

Distr.: General
22 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٥٠ من جدول الأعمال المؤقت*
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧
وأعمال القتال التالية

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٧/٦٨ إلى الأمين العام أن يقدم إليها، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

ويتعلق هذا التقرير بالمراسلات التي جرت بين الأمين العام والممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة بشأن الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل تنفيذاً للأحكام ذات الصلة بالموضوع من ذلك القرار. وهو يعرض أيضاً المعلومات التي أتاحتها المفوض العام للأمين العام عن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180914 180914 14-59664 (A)



١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٧٧/٦٨ بشأن النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية، أن يقدم إليها، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. وهذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة بناءً على ذلك الطلب.

٢ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، وجه الأمين العام مذكرات شفوية إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بمن فيهم الممثل الدائم لإسرائيل، نبههم فيها إلى مسؤوليات الإبلاغ المسندة إليه بموجب القرارات من ٧٦/٦٨ إلى ٨٠/٦٨، وطلب إليهم إخطاره بأي خطوات تكون حكوماتهم قد اتخذتها، أو تعتزم اتخاذها، تنفيذاً للأحكام ذات الصلة بالموضوع من القرارات المذكورة.

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤، ردت البعثة الدائمة لإسرائيل على النحو التالي:

تهددي البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام وتشرف بأن تشير إلى مذكرته المؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن القرارات من ٧٦/٦٨ إلى ٨٠/٦٨ التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

وعلى الرغم من أن إسرائيل، كما فعلت في الماضي، قد صوتت ضد تلك القرارات بسبب طابعها المسيّس ومنظورها الأحادي الجانب، تود البعثة الدائمة أن تؤكد من جديد دعم إسرائيل للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا.

وبالرغم من الخطر الحاد المستمر الذي يتهدد أمنها، ما برحت إسرائيل تبذل أقصى ما في وسعها لتهيئة الظروف المناسبة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والتعاون في هذا المجال، حيث وافقت على عدد كبير من مشاريع الأونروا وقامت بتيسير المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأونروا إلى المستفيدين الفلسطينيين.

ومنذ عام ٢٠١٠، تمت الموافقة على ما قوامه ٢٧٧ مشروعاً دولياً لصالح السكان المدنيين في غزة. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان عدد المشاريع التي أنجزت قد بلغ ١٦١ مشروعاً، بينما لم يزل ٤٤ مشروعاً آخر قيد التنفيذ.

وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بلغ عدد مشاريع الأونروا التي حظيت بالموافقة ٣٠ مشروعا، من بينها ٢٤ مشروعا لم يكن قد بدأ بعد تنفيذها في أرض الواقع. وفي عام ٢٠١٣، أتمت الأونروا تشييد ٣٠ مبنى مدرسيا جديدا.

واتخذت حكومة إسرائيل المزيد من الخطوات لتيسير عبور الأشخاص إلى قطاع غزة وخروجهم منه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى البضائع. وتسمح إسرائيل بدخول جميع البضائع المدنية إلى غزة، باستثناء الأسلحة والبضائع ذات "الاستخدام المزدوج" (تلك التي يمكن بسهولة استخدامها في أنشطة إرهابية). وخلال عام ٢٠١٣، دخلت قطاع غزة ٨٨٣ ٥٩ شاحنة محملة بالبضائع، بما في ذلك ٣١١ ٢ شاحنة محملة باللوازم الطبية، و ٥٦٠ شاحنة تحمل البضائع والتوابل والفواكه والخضروات والزهور التي صُدرت من غزة إلى أوروبا عن طريق إسرائيل.

وعلى الرغم من التهديدات الأمنية المستمرة الناجمة عن حكم حماس في غزة، شهد عام ٢٠١٣ زيادة في عدد الفلسطينيين الداخلين إلى إسرائيل. ففي خلال عام ٢٠١٣، عبر إلى إسرائيل ٣٢٣ ٦٩ فلسطينيا عبر محطة إيرتز، كما دخلها إبان شهر رمضان ما يفوق مليون فلسطيني من الضفة الغربية.

وتعطى الأولوية القصوى للحالات الإنسانية. وتسعى إسرائيل بغاية الجهد إلى تيسير دخول المرضى الذين يحتاجون إلى العلاج الطبي. وفي عام ٢٠١٣، منحت إسرائيل ١٣ ٧٣٤ ترخيصا طبيا لفلسطينيين غزة، وهو عدد يمثل زيادة قدرها ٤٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، تعمل إسرائيل أيضا على نحو وثيق مع وزارة الصحة الفلسطينية لدعم الاحتياجات الطبية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفي عام ٢٠١٣، أُصدر ٤١٠ ٢٢٥ من التراخيص الطبية، شق منها متعلق بالمرضى وعدده ١٤٥ ١٠٠، وشق آخر متعلق بأفراد أسر المرضى المرافقين لهم وعدده ٩٦٧ ١٢١، ثم شق ثالث متعلق بزائري المرضى الذين يتلقون العلاج في إسرائيل وعدده ٢٩٨ ٣. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل تشجع على تطوير المنظومة الصحية الفلسطينية من خلال توفير التدريب وتنفيذ عدة برامج مختلفة. وفي عام ٢٠١٣، حضر ما عدده ٣١٤ ٢ من الأطباء والمرضى وغيرهم من مهنيي الرعاية الصحية ١٥٩ من الدورات الدراسية والبرامج والمؤتمرات التي استضافتها إسرائيل.

وفي عام ٢٠١٣، واصلت حكومة إسرائيل اتخاذ خطوات لتخفيف القيود المرتبطة بالأمن في الضفة الغربية. فقد أزيلت الحواجز من جميع الطرقات في يهودا

والسامرة، وتشهد جميع المدن الفلسطينية الكبرى انسيابا في حركة التنقل فيما بينها، ابتداء من جنين في الشمال حتى الخليل في الجنوب.

ورغم ما سبق، فإن المنظمات الإرهابية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس ما زالت تنشط في التخطيط لشن هجمات إرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين والإعداد لها وتنفيذها. وفي عام ٢٠١٣، تعرضت يهودا والسامرة لما عدده ١ ٢٧١ هجوما إرهابيا، أي بزيادة قدرها ١١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢. ومن المهم أيضا التأكيد على التغير الذي طرأ في طبيعة الهجمات الإرهابية. فقد شهد عام ٢٠١٣ زيادة قدرها ٥٠٠ في المائة في الهجمات الإرهابية باستخدام الأسلحة النارية والمتفجرات.

وفي عام ٢٠١٣، واصلت عناصر إرهابية، ترأسها حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، جهودها في سبيل تعزيز قدراتها العسكرية، ولا سيما بزيادة حجم ومدى ترسانتها من الصواريخ (صواريخ ذات مدى بعيد يصل إلى ١١٠ كلم).

وبُذل جهد كبير أيضا في سبيل تشييد أنفاق هجومية على بعد نحو ٢٠ مترا تحت سطح الأرض وعبور حدود غزة إلى داخل إسرائيل. وفي عام ٢٠١٣، اكتُشف نفقان فُدُمرًا، أحدهما على مقربة من نير عوز (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، والآخر بمحاذاة عين هشلوشة، (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣). وشُيّد النفقان باستخدام ٢٤ ٠٠٠ من البلاطات الخرسانية (التي تسمح لإسرائيل بدخولها إلى غزة لإقامة مشاريع إنسانية) وكان داخلهما عاليا علوا يسمح للأشخاص أن يقطعوهما وقامتهم مستقيمة غير منحنية.

والغرض من النفقين هو أن يتمكن الإرهابيون من التسلل من قطاع غزة إلى القرى والمدن المدنية الإسرائيلية من أجل تنفيذ هجمات إرهابية.

وتستثمر حماس عشرات الملايين من الدولارات في بناء أنفاق الرعب بدلا من استثمار الأموال في المدارس والصناعة المدنية وإيجاد فرص العمل.

وفي عام ٢٠١٣، أدى حكم الرعب الذي تقوده حماس في غزة إلى ارتكاب جرائم، ليس وحسب باتجاه الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعيشون في غزة، وإنما باتجاه موظفي الأمم المتحدة أيضا. وقد وصف أحدث تقرير أصدرته الأونروا تعذيب أحد موظفي الوكالة على أيدي حماس.

وعلى الرغم من دعم إسرائيل لأنشطة الأونروا الإنسانية، فما زال يساورها القلق من البواعث السياسية الكامنة وراء القرارات الآتية الذكر، وهي تشعر بالانزعاج لأن تلك القرارات تعبر عن وجهة نظر متحيزة لا تعكس الحقيقة على أرض الواقع.

وكان من تبعات الطابع السياسي لهذه القرارات، أن أخذت الوكالة على عاتقها مهمة الترويج للرواية الفلسطينية، واستخدام الأموال المخصصة للأغراض الإنسانية في أغراض الدعاية. والواقع أنه لا يوجد نقص في المنظمات التي تقوم بالدعاية للقضية الفلسطينية، وإسرائيل تعترض بشدة على سوء استخدام الوكالة بطريقة فجّة للأموال التي يتبرع بها المجتمع الدولي من أجل رفاه اللاجئين الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، بينما تشكو الوكالة من نقص خطير في الأموال، وإلغاء برامج إنسانية مهمة، مثل المخيمات الصيفية في غزة، فهي تفتخر في تقريرها لعام ٢٠١٣، بما قامت به من أنشطة التواصل، حيث حصلت على ٢٣٨ ٥٦ تنويهاً من وسائل إعلامية ناطقة بالعربية والإنكليزية، وعلى ١٠٨٣ تنويهاً إيجابياً في وسائل إعلامية عربية ودولية. وليس هذا من الأدوار التي تقوم بها منظمة إنسانية. فالوكالة هي منظمة للتشغيل والإغاثة وليست هيئة صحفية.

وتدعم إسرائيل توحيد القرارات المتعلقة بالأونروا وتخليصها من كل العبارات السياسية الدخيلة. وفضلاً عن ذلك، تحت إسرائيل الأمين العام والأونروا على النظر، جنباً إلى جنب الأطراف المعنية، في الطرائق التي يمكن أن تحسن بها الأمم المتحدة سبل النهوض برفاه الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تؤيد إسرائيل بقوة أن تُطبّق على الوضع الفلسطيني المبادئ الموحدة التي تسترشد بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين في أماكن أخرى. وينبغي على وجه التحديد أن تكون ولاية الأونروا متسقة مع السياسة الموحدة للأمم المتحدة بشأن اللاجئين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل ولاية الأونروا الترويج الفعلي، في السياق الفلسطيني، لأهداف الأمم المتحدة المطبقة على نطاق واسع بشأن إعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محلياً.

وعلى حين هنالك لاجئون آخرون غير مشمولين بأنشطة الوكالة، مما يسمح بتنقص أعدادهم تدريجياً تناقصاً متناسباً مع إعادة إدماجهم في الحياة المدنية، يتزايد عدد اللاجئين الفلسطينيين بمعدل هائل (فقد زادوا من ٧٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٤٩ إلى ٤,٢ ملايين في عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٤,٩ ملايين في عام ٢٠١٢).

ويُتوقع بلوغ عددهم ٦,٢ ملايين في عام ٢٠٢٠). ولما كانت القرارات ذات طابع سياسي، فإن الوكالة، كمنظمة، لا تطمح إلى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين وتأهيلهم، بل تكتفي "بتجميد" وضعهم القائم وتأبيده. ويعتمد أولئك اللاجئون (وقد دخلوا الآن جيلهم الرابع) على المعونات والأموال الدولية من أجل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وأسباب العيش. إن السعي إلى إدامة القضية السياسية على حساب الاحتياجات الإنسانية للاجئين، كما يتبدى في القرارات، يتجلى أيضا على أرض الواقع، حيث تحجم السلطة الفلسطينية نفسها عن الاضطلاع بالمسؤولية عن توفير الخدمات للاجئين حتى في المجالات الخاضعة لكامل سيطرتها، وتصر على أن ذلك الأمر يخص الأونروا "حصرا".

والسلطة الفلسطينية لا ترفض فحسب تحمّل المسؤولية عن تدليل بعض المشكلات التي يعانيها اللاجئون المقيمون داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، بل إنما تضع أيضا عبئا ماليا إضافيا على المنظمة بقيامها على نحو غير قانوني بتحصيل ضريبة القيمة المضافة. ووفقا لآخر تقرير أصدرته الوكالة، فإن السلطة الفلسطينية مدينة للمنظمة بمبلغ ٨٩,٧٧ مليون دولار يخص عائدات ضريبة.

٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٧٧/٦٨، حصل الأمين العام من المفوض العام للأونروا على المعلومات المتاحة له بشأن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة. ووفقا لما أُشير إليه في تقارير سابقة بشأن هذا الموضوع، لا تشارك الوكالة في أي ترتيبات لعودة اللاجئين، ولا في أي ترتيبات لعودة النازحين غير المسجلين على أنهم لاجئون. وتستند معلومات الوكالة إلى الطلبات المقدمة من اللاجئين المسجلين العائدين لتحويل سجلات قيدهم لدى الوكالة من الأردن أو الجمهورية العربية السورية أو لبنان إلى المناطق التي عادوا إليها. وليس لدى الوكالة بالضرورة علم بعودة أي لاجئين مسجلين لم يطلبوا تحويل سجلات قيدهم. وفي حدود ما تعلمه الوكالة، فقد عاد، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا، ٢٤٢ لاجئا إلى الضفة الغربية و ٢٥٧ لاجئا إلى قطاع غزة، من أماكن خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. وحديثا بالملاحظة أن بعض هؤلاء ربما لم يترجوا في عام ١٩٦٧ بل في أعوام سابقة أو لاحقة أو قد يكونون أفرادا من أسرة لاجئ مسجل نازح. ومن ثم، فإنه باحتساب التقديرات الواردة في الفقرة ٣ من التقرير السابق (A/68/347)، يبلغ عدد النازحين المسجلين بصفتهم لاجئين الذين تعلم الوكالة أنهم عادوا إلى الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ نحو ٦٢٨ ٣٥ نازحا. ولا تستطيع الوكالة تقدير العدد الكلي للنازحين العائدين. فهي لا تحتفظ

إلا بسجلات اللاجئين المسجلين، بل إن تلك السجلات نفسها، كما ذكر آنفاً، وبخاصة ما يتعلق منها بأماكن وجود اللاجئين المسجلين، قد لا تكون كاملة.

٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٧٧/٦٨، يحيل الأمين العام إلى تقرير المفوض العام للأونروا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/13) وإلى التقارير السابقة للمفوض العام للاطلاع على البيانات المتعلقة بالمساعدة المستمرة التي تقدمها الأونروا إلى النازحين المحتاجين إلى مساعدة مستمرة.
